إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/143
للنشر الفوري
٢٤ إبريل ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المشاركون الحاليون والمحتملون في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض"
يناقشون التوسع في هذا الخط الائتماني لدى الصندوق وكيفية العمل على إصلاحه

اجتمع اليوم المشاركون الستة والعشرون في مجموعة "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) بممثلي عدد من البلدان الأخرى الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

وناقش المجتمعون كيفية العمل على تنفيذ الدعوة التي انطلقت من قمة زعماء مجموعة العشرين في لندن بالتوسع في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" وزيادة مواردها بما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، وتعزيز مرونتها. وصرح السيد تاكيهيكو ناكاو، رئيس مجموعة المشاركين في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض"، قائلا إن "المجموعة أحرزت تقدما طيبا نحو تحقيق هذا الهدف واتفقت على مواصلة العمل بهدف التوصل إلى اتفاق حول التوسع في الاتفاقات الجديدة للاقتراض وزيادة مرونتها." والاتفاقات الجديدة للاقتراض هي مجموعة من الترتيبات الائتمانية الدائمة يلتزم بموجبها المشاركون بتوفير موارد تكميلية لعمليات الصندوق الإقراضية عند الحاجة.

وأضاف السيد ناكاو، النائب الأول لمدير عام مكتب الشؤون الدولية في وزارة المالية اليابانية: "لقد أجرينا مناقشات بناءة في اجتماع البلدان المشاركة وممثلي بلدان أخرى. وكان هناك موافقة عامة على التوسع في الاتفاقات الجديدة للاقتراض وزيادة مواردها بما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار. وأشار العديد من المشاركين في الاتفاقات إلى التزامهم بزيادة حجم اتفاقاتهم الائتمانية، كما أشار آخرون إلى عزمهم النظر بعين الاعتبار لزيادتها. وإضافة إلى ذلك، أعرب ممثلو بعض بلدان مجموعة العشرين غير المشاركة حاليا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض عن استعداد بلدانهم للنظر في المشاركة فيها. وتم التأكيد على أن الصندوق هو مؤسسة تقوم على حصص العضوية وأنه ينبغي التعجيل بإجراء مراجعة لنظام حصص العضوية في موعد لا يتجاوز يناير ٢٠١١. وكان هناك توجه واضح أثناء المناقشات نحو عدم اعتبار التوسع في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بديلا لزيادة حصص العضوية."

وقال السيد ناكاو "لقد تبادلنا الآراء بصفة مبدئية حول سبل تعديل الاتفاقات الجديدة للاقتراض بما يحقق التوازن بين ضرورة زيادة مرونتها وضرورة حماية مصالح المشاركين. ونعتزم مواصلة العمل بخطى حثيثة في هذا المجال

بالتعاون مع المشاركين الحاليين والمحتملين، وسوف نعقد مزيدا من المناقشات قريبا في واشنطن حيث آمل يكون بمقدورنا آنذاك التعهد بالتزامات قاطعة تتسق مع الهدف المتفق عليه في قمة زعماء مجموعة العشرين والمتمثل في زيادة الموارد التي تتيحها الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويحدوني الأمل أيضا في أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد قبل نهاية شهر يونيو."

خلفية

"الاتفاقات الجديدة للاقتراض" هي ترتيبات ائتمانية بين صندوق النقد الدولي ومجموعة من البلدان الأعضاء والمؤسسات بهدف تزويد الصندوق بموارد تكميلية تصل إلى ٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي) عند ظهور الحاجة إليها لدفع الضرر عن النظام النقدي الدولي أو التواؤم معه، أو بهدف للتعامل مع وضع استثنائي يهدد استقرار النظام.

وكان الطلب على التمويل الذي يقدمه الصندوق قد سجل زيادة حادة من جراء الصدمة غير المسبوقة التي أصابت الاقتصاد العالمي. وحتى تظل موارد الصندوق كافية لتلبية الطلب عليها، صادقت اقتصادات مجموعة العشرين في ٢ إبريل ٢٠٠٩ على زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بمقدار ثلاثة أضعاف حجمها قبل الأزمة والذي كان يبلغ حوالي ٢٥٠ مليار دولار أمريكي.

وكان زعماء مجموعة العشرين قد اتفقوا على أن يقدم أعضاؤها تمويلا فوريا مقداره ٢٥٠ مليار دولار على أن يدخل لاحقا في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض في صيغتها الموسعة والأكثر مرونة لكي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي.

المرفقات

اجتماع مجموعة "الاتفاقات الجديدة للاقتراض"

٢٤ إبريل ٢٠٠٩

المشاركون في الاتفاقات الجديدة للاقتراض

أستراليا

النمسا

بنك شيلي المركزي

بلجيكا

كندا

الدانمرك

البنك المركزي الألماني

فنلندا

فرنسا

سلطة النقد في هونغ كونغ

إيطاليا

اليابان

كوريا

الكويت

لكسمبرغ

ماليزيا

هولندا

النرويج

المملكة العربية السعودية

سنغافورة

إسبانيا

بنك السويد المركزي

البنك المركزي السويسري

تايلند

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

بلدان أخرى ممثلة

الأرجنتين
البرازيل
الصين
الهند
المكسيك
روسيا
جنوب إفريقيا
تركيا